

رفع أسعار الكهرباء يفاقم مستويات التضخم



الاثنين 22 أغسطس 2016 05:08 م

توقع خبراء اقتصاديون أن تواجه مصر في الفترة المقبلة موجة تضخم جديدة في أسعار السلع المحلية والمستوردة، عقب رفع تعرفه الكهرباء في البلاد بنسب تتراوح ما بين 17% و46%، مرجعين ذلك إلى دخول الطاقة الكهربائية في العديد من صناعات السلع الأساسية في الأسواق، وتعد واحدة من عناصر مدخلات الإنتاج التي تؤثر، صعودًا أو هبوطًا في السعر النهائي للسلعة

وقررت سلطات الانقلاب في وقت سابق من الشهر الجاري، رفع أسعار الكهرباء

ونقلت وكالة الأناضول عن الخبير الاقتصادي شريف الدمرداش أن السياسات الاقتصادية، التي يتم تنفيذها، تضغط على الطبقة الوسطى في البلاد، "وستدفع الملايين للانضمام إلى الطبقة الفقيرة والمقدرة بنحو 25 مليون شخص" من إجمالي السكان البالغ عددهم 90 مليون نسمة

ورفعت مصر أسعار الكهرباء، وفق 7 شرائح، تمثل نسب ارتفاع متفاوتة تعتمد على حجم الاستهلاك الشهري، على أن يبدأ تنفيذ القرار بأثر رجعي اعتبارًا من فاتورة يوليو الماضي

وقد تدفع الضغوط المادية، التي تعاني منها شريحة من المصريين، إلى تخلفهم عن سداد فواتير الكهرباء في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية

وتقول الحكومة المصرية إن أربعة عوامل دفعتها إلى رفع أسعار الكهرباء، تتمثل في ارتفاع سعر صرف الدولار، وزيادة تكاليف استيراد الغاز، إضافة إلى رغبة الحكومة في تثبيت تكاليف الدعم، وحاجتها إلى التوسع في بناء محطات الكهرباء

وتراجعت قيمة دعم الكهرباء في موازنة العام الجاري (2016/2017) إلى 28.9 مليار جنيه مقابل نحو 31 مليار جنيه في موازنة العام المالي 2015/2016.

واستقر معدل التضخم السنوي في أسعار المستهلكين بمصر عند 14.8% في يوليو 2016.

وتوصلت مصر، في وقت سابق من الشهر الجاري، إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي لمنحها قرضا بقيمة 12 مليار دولار بمعدل 3 مليارات دولار سنويًا

وربطت وسائل إعلام محلية، قرار رفع تعرفه الكهرباء على المصريين، بزيارة وفد صندوق النقد الدولي، الذي يطالب عادة الدول الراغبة بالاقتراض منه، بتوسيع قاعدة الإيرادات عبر قنوات الجباية، منها الضرائب ورفع الدعم وزيادة الرسوم وتنفيذ إصلاحات هيكلية في اقتصاده